القرية .

واثناء المناقشة التي دارت بعد ذلك اكد السادات « أننا لن نقبل باية مبررات لعدم الاستعداد ، لاننا لن نسمح بانصاف الحلول ، ولن نسمح بتقاعس من احد » .

ان هذه الاجراءات ، تبدو من الناحية النظرية هامة جدا ، تلغي من اذهان الجماهير الفكرة السطحية عن الحرب ، على انها حرب الجيش على الجبهة ، مكرسة دور كل مواطن في هذه الحرب . ولكن لا بد من مراقبة اسلوب التنفيذ للتأكد من امرين. اولا فعالية سريان نشاط الاعداد الجماهيري من القمة الى القاعدة ، وهنا تتقرر النتائج الى حد بعيد حسب متانة تنظيمات الاتحاد الاشتراكي . وثانيا مراقبة ما اذا كان الاشراك الجماهيري في المعركة سيعني التعبئة النفسية فقط، او القيام بالاضافة الى ذلك بتسليح الشعب ، وضبط عملية التسليح بحيث تؤدي دورها المطلوب، مضيفة الى قوة الجيش ، قوة عسكرية محتشدة في كل مكان .

ان هذه التعبئة الداخلية ، شبيهة الى حد ما ، بالتعبئة التي سبقت حرب حزيران ، ولكنها حسب تعليقات المراقبين ، تتم في جو اكثر هدوءا ، واقل استعراضية ، ويسيطر عليها احساس اكبر بالخطورة والاهمية .

الجبهة الثالثة التي يدور فوقها التحرك المصري هي الجبهة الدبلوماسية. ففي بداية شهر كانون الاول اعلن انه قد تم وضع خطة للتحرك السياسي على الصعيدين الدولي والعربي ، تستهدف شرح موقف مصر بطريقة كاملة قبل ان ينتهي الاجل المحدد لوقف اطلاق النار المؤقت . وقالت صحيفة الاهرام « ان مصر تريد ان تعرف كل الاطراف انها ليست على استعداد لقبول المناورات الاسرائيلية ... التي تستهدف اللعب حول المقصود بقرار وقف اطلاق النار المؤقت . والمقصود الحقيقي منه هو تنفيذ قرار مجلس الامن ، لكن اسرائيل تناور لتحويله الى ترتيب دائم يتجدد كل ثلاثة اشهر ويضمن لها على اقساط الموقف الراهن كما هو بدون تغيير » .

وقد ترجمت خطة التحرك هذه بثمانية وفود على مستوى عال توزعت على كافة انحاء العالم ، ستة منها كانت مهمتها شرح الموقف المصري ، ووفدان اكتسبت مهمتهما طابعا اخر ، هما وفد الاتحاد السوفياتي برئاسة السيد علي صبري نائب رئيس الجمهورية ، ووفد دول اوربا الغربية برئاسة محمود رياض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

بالنسبة للوفد الذي زار الاتحاد السوفياتي ، فقد برزت اهميته من طبيعة تشكيله اذ ضم وزير الصناعة ، ووزير الحربية ، ووزير الخارجية . كذلك تعمد الاتحاد السوفياتي ان يضفي على المحادثات مظهرا اخر من مظاهر الاهمية ، فشارك قادة الكرملين الثلاثة (بودجورني وبريجنيف وكوسيغين) في الاجتماعات . اما من حيث مضمون المحادثات فهي لم تقتصر على الجانب السياسي فقط ، بل شملت الجوانب الاقتصادية والعسكرية، وخاصة فيما يتعلق بالاجهزة الالكترونية .

ويقول مراقبون مطلعون ، ان الوفد المصري عرض في بداية المباحثات فكرة هامة تتناول وضع تخطيط لنمو العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي، بحيث لا تعود هناك ضرورة لابحاث خاصة ، تجري في أوقات الازمات .

أما بالنسبة لمحادثات السيد محمود رياض وخاصة في باريس ولندن ، فهي بالاضافة الى شرح الموقف السياسي ، تتناول فكرة تشكيل قوة دولية ترابط على جانبي الحدود بين العرب واسرائيل ، ويحاول محمود رياض اقناع العاصمتين الاوروبيتين بالفكرة، كجزء من اجراءات تسوية أزمة الشرق الاوسط ، ومن هنا اهميتها الخاصة ، من ضمن سلسلة الزيارات التي تقوم بها الدبلوماسية المصرية . فهذا الجزء من المهمة وثيق الصلة بمحادثات يارينغ، ووثيق الصلة ايضا بالرد على التحرك الاسرائيلي، اذ تحاول الخارجية المصرية اقناع الاطراف الدولية المعنية ، باهمية « فرض » الحل على اسرائيل ، كوسيلة وحيدة لتنفيذ قرار مجلس الامن ، ازاء رفضها المتكرر . ولذلك اعلن الرئيس السادات في مقابلة مع تلفزيون كولومبيا يوم ٨ ك ٢ انه يوافق على وضع مراقبين وقوات عسكرية من الدول الاربع الكبرى على جانبي الحدود .

الجبهة الرابعة التي يدور فوقها التحرك المصري، هي جبهة الاستعداد العسكري ، وذلك على مستويين ، الاول الاستعداد لاحتمالات تجدد اطلاق النار على القناة بعد ٥ شباط ، والثاني حيازة أنواع جديدة من الاسلحة تكون في مستوى السلاح الاسرائيلي الجديد الذي ستحصل عليه من الولايات المتحدة ، بعد ان وافق مجلس الشيوخ على تقديم مساعدات عسكرية لاسرائيل بقيمة ٥٠٠ مليون